UYGUR MEDIA

صوت تركستان

العدد التاسع - سبتمبر 2018

الصين تحتجز جميع أفراد أسرة العالم الأويغوري الراحل

يوجد ما يقرب من مليون محتجز في "معسكرات "إعادة التأهيل" الجماعي في الصين

قلبي يؤلمني وأنا أرى أولادي يبكون على أمهم

الصين تحتجز جميع أفراد أسرة العالم الأويغوري الراحل

راديو آسيا الحرة

احتجزت السلطات في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) ذاتية الحكم لقومية الأويغور بشمال غرب الصين تقريباً جميع أقارب أحد علماء الأيغور البارزين الذين توفي في وقت سابق من هذا العام أثناء احتجازه في أحد «معسكرات إعادة التثقيف» السياسية في المنطقة.

توفي محمد صالح حاجم، ٨٢ عاماً، في يناير٢٠١٨ في ظل ظروف غامضة في أحد المعسكرات في العاصمة أورومتشي، وهي واحدة من شبكة المعسكرات التي بدأت السلطات في المنطقة في احتجاز الأويغور المتهمين ب «التطرف الديني»وأفكارغير صحيحة سياسياً» بدأت في أبريل ٢٠١٧.

وقد اعتقل على الشيخ محمد صالح في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ مع ابنته نظيرة محمد صالح وأقارب آخرين، لكن في الوقت الذي عُرف فيه أن العالم الديني المحترم على نطاق واسع كان محتجزًا في معسكر لإعادة التثقيف، لم يكن واضحًا في ذلك الوقت كم من أفراد عائلته تم احتجازهم وأين تحتجزهم.

تحدث مراسل إذاعة آسيا الحرة مؤخرا مع إحدى الجيران السابقين من ابنة صالح، السيدة بلقيس وهي أويغورية في المنفى بتركيا، وقالت إنها علمت أن السيدة نظيرة أتهمت ب»الترويج للإرهاب والتطرف الديني» مع زوجها وهو شاعر أويغوري معروف يدعى عادل تونياز.

وقالت بلقيس إن ابنهما عمران (١٩ عاما) اعتقل أيضا، بينما يعتقد أن أطفالهم الثلاثة الآخرين الأصغر سنا - إحسان وإقبال وإلياس - تم وضعهم في دور الأيتام تديرها الدولة.

وقالت بلقيس: «نظيرة صالح عالمة ورثت العلم من والدها ولديها مؤلفات عديدة»، مشيرة إلى أنها درست في قطر

والمملكة العربية السعودية.

كان ابنها الأكبر عمران يدرس في بكين في كلية اللغة العربية واعتقلته السلطات من هناك، لكن لم يكن هناك أخبار أخرى عنه. كما لا توجد أخبار بشأن أطفالهم الثلاثة الآخرين.

قالت بلقيس إنها سمعت أن الشرطة كانت ترافق إحسان البالغ من العمر ١٦ سنة من وإلى مدرسته الثانوية كل يوم منذ شهر مارس من هذا العام، «لكننا لم نتمكن من الحصول على أي أخبار أخرى عنه منذ ذلك الحين».

وقالت إن السلطات الصينية ترعى إلياس الذي يبلغ من العمر أربع سنوات تقريباً، لكن لا أحد يعرف مكان وجوده.

ولم يتمكن إذاعة آسيا الحرة التحدث مع أي شخص في مختلف الدوائر الحكومية ذات الصلة في أورومتشي لتقديم معلومات عن أماكن وجود الأطفال.

ووفقا لبلقيس، قال ضابط صيني في سجن مقاطعة ميتشوان تشانغجي هوي ذاتية الحكم، حيث تقيم شقيقة الشيخ محمد صالح آي نساء صالح، ليس هناك أمل من إفراج نظيرة وعادل من خطورة الاتهامات ضدهم.

وقال: لأنهم قاموا بترجمة مواد دينية والعديد من الأحاديث النبوية الإسلامية، فقد سمعنا أنهم سيُحكم عليهم بأحكام قاسية أو يُجبرون على الاختفاء.

وقالت بلقيس إنها غير متأكدة من مكان احتجاز نظيرة لكنها سمعت أنها نُقلت إلى السجن مباشرة.

أقارب آخرون

قالت بلقيس بالإضافة إلى نظيرة أن ابنة صالح آسية محمد وهي محاضرة اللغة الصينية في جامعة شينجيانغ في أورومتشي - اعتقلت في نفس الوقت تقريباً، بينما كان

ابنه الأكبر نجيب محمد صالح - مزارع وأب لأربعة احتُجز في مقاطعة آرتوش.

وكذلك تم احتجاز شقيق صالح وهو مقصود عبدالله محمد صالح البالغ من العمر ثمانين عاماً، وزوجته عايشمخان حاجم البالغة من العمر ٧٥ عاماً في أورومتشي، وتم إحضارهما إلى آرتوش ، حيث كانا في الأصل من سكانها.

ابنهما نور محمد حاجم(٣٠عاما) كان يعمل في القنصليات العربية منذ السنوات السبع أو الثماني الماضية في بكين بعد حصوله على درجة الماجستير في الأدب العربي أثناء دراسته في مصر واليمن وماليزيا، اعتقل في العاصمة الصينية ولم ترد أنباء عنه منذ ذلك الحين.

وأكد الابن الأكبر لعبد الله، الذي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة، على إذاعة آسيا الحرة قد تأكد احتجاز نور محمد لكنه غير متأكد مما حدث لوالديه.

وقال: «لم أستطع الاتصال بهم لأنني لم أكن أريد أن أسبب لهم أي مشاكل في شيخوختهم. لقد مرت سنتان ونصف أو ثلاث سنوات منذ أن توقفت عن الاتصال بهم. وقال الابن الأكبر لعبد الله إنه علم بأوضاع شقيقه منذ حوالي ستة أشهر.

وقال: لقد درس في مصر قبل أن يعود إلى وطنه، وبسبب خطر الاعتقال في الوطن كان يعيش في بكين ويعمل في قنصلية عربية. وكان يعمل هناك نظاميا، لكنهم اعتقلوه على أي حال.

شبكة المعسكر

قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نويرت مؤخرا إن الحكومة الأمريكية «منزعجة للغاية» بسبب حملة القمع على الأويغور في شينجيانغ، مضيفة أن «التقارير الموثوقة تشير إلى أن الأفراد الذين أرسلتهم السلطات الصينية إلى مراكز الاعتقال منذ أبريل ٢٠١٧ يبلغ عددهم على الأقل مئات الآلاف، وربما الملايين «.

وحذر المسئول من أن ضوابط التمييز العرقي العشوائي وغير المتناسب على الأقليات العرقية من هوياتهم الثقافية والدينية قد يكون وقودا للتحريض على التطرف والتجنيد في العنف.

طلبت مجموعة من المشرعين الأمريكيين في رسالة أخيرة، من إدارة الرئيس دونالد ترامب أن تتصرف بسرعة لمعاقبة المسؤولين الصينيين والكيانات المتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في شينجيانغ.

تطور موقف سلطات الحكومة المركزية الصينية من حرمان عدد كبير من الأويغور من الاحتجاز في المعسكرات إلى النزاع على أن المرافق هي معسكرات لإعادة التثقيف السياسي، تصف بكين الآن المعسكرات بأنها مراكز تعليمية.

وقال أدريان زينز وهو محاضر في أساليب البحث الاجتماعي في المدرسة الأوروبية للثقافة واللاهوت ومقرها ألمانيا إن نحو ١,١ مليون شخص محتجزون في معسكرات إعادة التثقيف التي تعادل ١٠ إلى ١١ في المائة من السكان المسلمين البالغين ١١مليون في المنطقة.

تقرير: جليل كاشغري لإذاعة آسيا الحرة RFA، كتبه باللغة الإنجليزية جوشوا ليبيز.

https://www.rfa.org/english/news/uyghur/scholar-09252018145144.html

يوجد ما يقرب من مليون محتجز في "معسكرات "إعادة التأهيل" الجماعي في الصين

رسم خيرت سمرخان لمعسكر التأهيل الذي أرسل إليه

أخبر أقارب بوتا كوسايين أن والدها قد أُرسل إلى «معسكر إعادة التأهيل» (الصورة لمنظمة العفو الدولية)

نساء يعرضن صور أحبائهن (صورة لمنظمة العفو الدولية)

رجل من الأويغور يصنع الخبز في البلدة القديمة من كاشغر (كيفين فراير\Getty Images)

أين اختفوا؟

لا يُعرف مصير ما يصل إلى مليون شخص، وظلت معظم عائلات المحتجزين دون معلومات بشأن مصير أحبائهم.

كثفت الصين من حملة الاعتقالات الجماعية، والمراقبة التدخلية، وتلقين العقائد السياسية، والادماج الثقافي القسري ضد الأويغور والكازاخيين، وغيرهم من الجماعات العرقية التي تقطنها أغلبية مسلمة.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أكثر من ١٠٠ شخص خارج الصين لا يزال أقاربهم مفقودين في إقليم شينجيانغ أويغور ذات الحكم الذاتي، فضلاً عن أشخاص قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب أثناء وجودهم في معسكرات الاحتجاز هناك.

مراقبة الدولة

تم تكثيف اعتقال أفراد الجماعات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في إقليم الأويغور بعد أن تم اعتماد «القوانين المتعلقة بإزالة التطرف» شديدة الصارمة والتمييز في مارس/آذار ٢٠١٧.

فإبداء أي مظاهر، بصورة علنية أو حتى خاصة، للانتماء الديني والثقافي، بما في ذلك إطلاق لحية «بشكل غير طبيعي»، أو ارتداء الحجاب أو النقاب، والصلاة بانتظام، أو الصوم أو تجنب شرب الخمر، أو امتلاك كتب أو مقالات عن الإسلام أو ثقافة الأويغور يمكن اعتبارها أفعال «متطرفة» بموجب القانون.

كما إن السفر إلى الخارج من أجل العمل أو التعليم، ولا سيما إلى البلدان ذات الأغلبية المسلمة، أو الاتصال بأشخاص خارج الصين، هو أيضاً يعد أسباباً رئيسية للريبة. فالذكور والإناث والشباب والكبار، في المناطق الحضرية والريفية، كلهم عرضة لخطر الاحتجاز.

فقد وفر وجود التفتيش الأمني، المنتشر في كل مكان والذي أصبح الآن جزءًا معتاداً من الحياة اليومية للجميع في إقليم الأويغور، فرصة كبيرة للبحث عن الهواتف المحمولة بحثًا عن محتوى مريب، أو التحقق من هويات الأشخاص باستخدام برنامج التعرف على الوجه.

واتساب

قد يتم الشك في الأفراد من خلال المراقبة الاعتيادية للرسائل المرسلة على تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي مثل ويتشات، والتي لا تستخدم التشفير من طرف إلى طرف. كما يمكن أن يكون استخدام تطبيقات المراسلة البديلة مع التشفير، مثل واتساب، سبباً للاحتجاز.

قال سيرلس كاليمخان إنه قام بتثبيت تطبيق واتساب على هاتف والده، واختبره من خلال إرسال رسالة نصية «مرحباً يا أبي». وفي وقت لاحق، سألت الشرطة والده، كاليمخان أيتكالي، ٥٣ عاماً، وهو مزارع، لماذا كان لديك تطبيق واتساب على هاتفك. ثم أرسل فيما بعد إلى «معسكر إعادة التأهيل».

داخل معسكرات الاحتجاز

تصف السلطات هذه المعسكرات بأنها مراكز «التحول من خلال التأهيل»، لكن العديد منها ببساطة يطلق عليها «معسكرات إعادة التأهيل». ولا يتم تقديم أولئك الذين يُرسلون إلى معسكرات الاحتجاز إلى المحاكمة، ولا يمكنهم الاتصال بالمحامين، وليس لديهم الحق في الطعن في القرار. ويمكن ترك الأفراد قيد الاحتجاز لعدة أشهر، حيث أن السلطات هي التي تقرر متى يتم «تحويل» فرد ما.

في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٧، أُرسل خيرت سمرخان إلى معسكر الاحتجاز، بعد أن عاد إلى إقليم الأويغور بعد زيارة قصيرة إلى كازاخستان المجاورة.

وأخبر خيرت منظمة العفو الدولية أنه تم تغطية رأسه، ووضعت الأصفاد على ذراعيه وساقيه، وأجبر على الوقوف في وضع ثابت لمدة ١٢ ساعة عند احتجازه لأول مرة. وكان هناك ما يقرب من ٦٠٠٠ شخص محتجزين في نفس المعسكر، حيث أُجبروا على ترديد الأغاني السياسية، ودراسة خطابات الحزب الشيوعي الصيني. ولم يتمكنوا من التحدث مع بعضهم البعض، وأجبروا على ترديد هتاف «يحيا شي جين بينغ» قبل تناول وجبات الطعام. وأبلغ منظمة العفو الدولية أن سوء معاملته دفعته إلى محاولة الانتحار قبيل إطلاق سراحه.

والذين يقاومون أو يفشلون في إظهار تقدم كاف يواجهون عقوبات تتراوح من الإساءة اللفظية إلى الحرمان من الطعام، والحبس الانفرادي، والضرب، والتقييد بالأصفاد، والوقوف أو الجلوس في أوضاع مجهدة. كما وردت أنباء تفيد بأن ثمة حالات وفاة قد وقعت داخل مرافق الاحتجاز، بما في ذلك حالات الانتحار من قبل أولئك غير القادرين على تحمل المعاملة السيئة.

وتبرر السلطات استخدام هذه الإجراءات الصارمة كضرورة لمكافحة «الطرف» الديني، و«الأنشطة الإرهابية»، ولضمان الأمن القومي؛ وبينما أن للدول الحق والمسؤولية لمنع الهجمات العنيفة، فيجب أن تكون الإجراءات التي يتم تطبيقها ضرورية ومتناسبة ومحدودة ومستهدفة قدر الإمكان لمواجهة تهديد معين. ولا يوجد أي مبرر معقول لعمليات الاحتجاز الجماعية لأعضاء مجموعة عرقية معينة أو دين من النوع الذي شهده إقليم الأويغور.

«ما يسمى» معسكرات إعادة التأهيل « ما هي إلا أماكن لغسل الأدمغة والتعذيب والعقاب التي تعود إلى أحلك أيام عصر ماو، عندما كان ينتهي المطاف بأي شخص يشك في عدم ولائه للدولة أو للحزب الشيوعي الصيني في معسكرات العمال الصينية سيئة السمعة. فأفراد الأقليات العرقية، التي تقطنها أغلبية مسلمة، يعيشون في خوف دائم على أنفسهم وعلى أقاربهم المحتجزين».

نيكولاس بيكيلين، مدير برنامج شرق آسيا بمنظمة العفو الدولية.

عائلات ممزقة

لعدة أشهر، كتم أقارب المفقودين على آلامهم في أنفسهم. فكانوا يأملون أن يكون انقطاع الاتصال بأحبائهم في الوطن بصفة مؤقتة. وكانوا يخشون من جعل الأمور أسوأ إذا طلبوا مساعدة خارجية. حيث أن الحكومة الصينية تعتبر الاتصال بالأقارب الذين يعيشون في الخارج مشتبهاً بهم، وفي بعض الحالات، يكون سبباً للاحتجاز في «معسكرات إعادة التأهيل». فالآن، ومع عدم وجود نهاية واضحة في الأفق لعذاباتهم، فقد أصبحوا أكثر استعداداً على رفع الصوت والمطالبة بمعلومات بشأنهم.

كانت آخر مرة تحدثت فيها بوتا كوسايين، وهي طالبة كازاخية تدرس في جامعة موسكو الحكومية، مع والدها، كوسايين ساغيمباي، على تطبيق ويتشات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧. وهي أصلاً من إقليم الأويغور، واستقرت عائلتها في

كازاخستان في ٢٠١٣.

ففي أواخر٢٠١٧، عاد والد بوتا إلى الصين لزيارة الطبيب، لكن السلطات صادرت جواز سفره بعد وصوله إلى إقليم الأويغور. وفي وقت لاحق، علمت بوتا من أقاربها أن والدها قد أرسل إلى «معسكر إعادة التأهيل».

وكان أقاربها في الأويغور خائفين من القيام بإجراء اتصال آخر قد يضعهم في دائرة الشكوك؛ لذا فقد توقفوا عن التواصل معها بعد ذلك.

وأخبرت بوتا منظمة العفو الدولية: «أبي مواطن عادي. كنا عائلة سعيدة قبل احتجازه. ضحكنا معا. فلا يمكننا الضحك بعد اليوم، ولا يمكننا النوم في الليل. نحن نعيش في خوف كل يوم. لقد ألحق ضررا كبيرا بأمي. نحن لا نعرف أين هو. لا نعرف حتى ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة. أريد أن أرى والدي مرة اخرى ».

مشكلة عالمية

ورد أن العديد من الأقارب والأصدقاء يجعلهم هذا الأمر يشعرون بالمسؤولية والذنب نحو مصير أقاربهم؛ لأنه يبدو أن هذه الاتصالات من الخارج هي التي تسبب، على وجه التحديد، وفي كثير من الحالات، وقوع أحبائهم في دائرة الشك. وتتهمهم السلطات بأنهم لديهم علاقات مع جماعات خارجية، تزعم الحكومة الصينية أنها تروج لأفكار دينية «متطرفة»، أو تخطط للقيام «بنشاط إرهابي». فعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الغرض الحقيقي هو فرض تعتيم على المعلومات حول الحملة الحالية ضد الأقليات العرقية في إقليم الأويغور.

ولتجنب إثارة مثل هذه الشكوك حولهم، فقد قطع الأويغور والكازاخيين، وغيرهم، في إقليم الأويغور، كل العلاقات مع الأصدقاء والعائلات الذين يعيشون خارج الصين، ويحذّرون معارفهم بألا يتصلوا بهم، وعليهم حذف جهات الاتصال الخارجية من تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. ويخشى العديد من الذين يعيشون في الخارج وقوع ما هو أسوأ، لعدم مقدرتهم على الحصول على معلومات موثوقة عن أقاربهم من داخل بلدهم.

انطقوا يرحمكم الله

د/عزالدين الوردانى
باحث متخصص في شؤون آسيا الوسطى

ثبت بما لا يدع مجالا للشك حقيقة وجود معسكرات الاعتقال الضخمة في تركستان الشرقية (شينجيانج)، والتي تحتجز فيها الصين مئات الآلاف من التركستانيين من الأويغور والقازاق وغيرهم من القوميات التركية المسلمة، وترى بعض التقديرات أن أعداد المعتقلين تتراوح ما بين (١ إلى ٢ مليون) تركستانى من إجمالي عدد التركستانيين الذين تقدرهم الصين بنحو(١٢مليون) نسمة وهذا يعنى أن حوالى سدس عدد الشعب التركستانى معتقل في سجون الصين تحت دعاوى إعادة التعليم والتثقيف، والتأهيل، وغير ذلك من المسميات التي يبرع في اختراعها الحكم الديكتاتورى الشيوعى؛ وهذه الأزمة التي نشأت في العام الماضى ٢٠١٧م تخلف ورائها مآس إنسانية جمة في أوساط الشعب التركستانى مثل فقدان العائل وارتباك حياة الأسر والأطفال ماديا ونفسيا والإحباط واليأس.

وقد انتقدت الكثير من الدول والمنظمات الدولية والحقوقية كالعفو الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية ذلك القمع الصينى واسع النطاق، بينما وعلى استحياء طالبت بعض الدول الإسلامية تحت الضغط الشعبي كباكستان وبنجلاديش من الصين تفسير ما يحدث وتحسين أوضاع الأويغور وإخوانهم الأتراك، في حين التزمت الصمت الغالبية الساحقة من الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي المنوط بها رعاية مصالح الأقليات والشعوب المسلمة مما يدفعنا للتساؤل عما إذا كانت تلك المنظمة لا زالت على قيد الحياة أم لا!؟.

أين أنتم؟ وما الذى يدفعكم إلى هذا الصمت؟. هل هو خشية الصين؟ التي لا تملك لكم قهرا بينما أنتم تملكون الكثير من أوراق الضغط عليها، فقط: قلصوا التجارة معها وحولوها تجاه (كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، اندونيسيا، تركيا)، نشطوا العلاقات مع تايوان وهددوا بإعادة نظر العلاقات الرسمية معها، انسحبوا من مبادرة الحزام والطريق، لديكم الوسائل لإيقاف القمع الصيني. إن الولايات المتحدة الأمريكية تفتح باب الصراع مع الصين وستجركم خلفها شئتم أم أبيتم فلماذا لا تتكلمون الآن حفظا لماء الوجه واحتراما للقيم الإنسانية. انطقوا يرحمكم الله.....

صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العدد التاسع - سبتمبر 2018

قلبي يؤلمني وأنا أرى أولادي يبكون على أمهم

بطاقة هوية أمينة الله بردي. الصورة بإذن من سعيد بن سعد بن عبود الشهراني

تقرير: غولتشهرة خوجا، مراسلة إذاعة آسيا الحرة

أمينة الله بيردي، امرأة من الأويغور تبلغ من العمر ٣٣ عاماً من مقاطعة آقسو في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) ذاتية الحكم لقومية الأويغور بشمال غرب الصين، تزوجت من مواطن سعودي في المملكة العربية السعودية يدعى سعيد بن سعد بن عبود الشهراني في عام ٢٠١٠، ثم انتقلت إلى مدينة خميس مشيط في المملكة العربية السعودية. أنجبت منه بنتا واسمها عائشة تبلغ من العمر تسع سنوات وابناً في الرابعة من العمر واسمع عبد العزيز وكانوا يزورون عائلتها بشكل متكرر في آقسو، وفي عام ٢٠١٦ أكملت دورة تجميل لمدة شهر في أورمتشي عاصمة شينجيانغ وكانت تخطط لإنشاء صالون تجميل في المملكة العربية السعودية. سافرت السيدة الله بردي إلى أورومتشي في ١٥ مايو٢٠١٧ من العام الماضي، لتجديد جوازسفرها قبل تأسيس عملها (السفارات الصينية تمتنع تجديد جوازسفر الأويغور في الخارج منذ بداية٢٠١٧) . بعد فترة وجيزة من وصولها، أخبرت الله بردي زوجها أنه لن يسمح لها بتجديد جواز سفرها ما لم يأت إلى الصين بوثائق إضافية، لذا سافر الشهراني والتقى الزوجان في قوانغتشو عاصمة مقاطعة قوانغدونغ، حيث أخذت شهادة زواجها وأوراق أخرى، وغادرت لأورومتشي بدونه - مصرة على أنه لا يرافقها حفاظا على حياته.

بعدما رجعت انقطعت أخبارها، عندما لم يستطع الشهراني التواصل مع زوجته، أمضى شهرًا واحدًا في غوانغزو في محاولة لتعقب مكان وجودها، لكنه أُجبر على العودة إلى السعودية لرعاية طفليه. وأخبر أخيرًا لإذاعة آسيا الحرة بأن زوجته الله بردي محتجزة في واحدة من «معسكرات إعادة التثقيف» السياسية، حيث يعتقد أن السلطات الصينية في شينجيانغ احتجزت ١،١ مليون أويغور متهمين ب «التطرف الديني» أو « «آراء سياسية» منذ أبريل / نيسان ٢٠١٧. والدة الله بردي، عائشة عبد المجيد (٦٠ عاماً) تعيش أيضاً في المملكة العربية السعودية أبلغت جمعية أصدقاء الأسرة أن ابنتها هي آخر فرد من أفراد عائلتها تختفي في شينجيانغ. وقالت إنها أيضا في عداد المفقودين وابنها البالغ من العمر ٣٤ عاما عبد الرحمن الله بردي. وابنه البالغ من العمرعبد الرحيم الله بردي (٣١ عامًا)؛ والزوج ابراهيم الله بردي (٦٢عاما). والده البالغ من العمر عبد المجيد يوسف (٨٤ عامًا).

وقال الشهراني: زوجتي أمينة بريئة - لم تكن قد ارتكبت أي جريمة. ومن جهة أخرى، فإن الاحتجاز التعسفي لأم، وفصلها عن أطفالها الصغار جريمة خطيرة. من أجل أطفالي الصغار الذين ولدوا على الأرض السعودية، يجب على حكومة المملكة السعودية أن تضغط على الصين من أجل إطلاق سراح زوجتي. لم يتبق أمامي أي خيار آخر سوى دعوة العالم الحر لمساعدة زوجتي البريئة، فضلاً عن ملايين الأشخاص من الأويغور الأبرياء الذين يعانون من اضطهاد الحكومة الصينية.

أنا قلق للغاية بشأن زوجتي، ولا أستطيع تحمل رؤية أطفالي

يعانون، لأنهم يفتقدون أمهم وهم يائسون لرؤيتها. في كل مرة يرنّ الهاتف، يسألني عبد العزيز البالغ من العمر أربع سنوات وابنتي عائشة البالغة من العمر تسع سنوات ما إذا كانت النداء من أمهم. رؤية الحزن في أعينهم بعد أن أدركوا أن المكالمة لم تكن من جانبهم، لا أعرف ماذا أفعل. يحدث هذا عدة مرات، كل يوم، ويؤلم قلبي لرؤية أطفالي يبكون على أمهم.

تقول عائشة عبد المجيد: كانت آخر مرة تمكنت فيها من الاتصال بابني الأكبر عبد الرحمن، قبل عامين. لا أعرف ما إذا كان في معسكر لإعادة التثقيف أو السجن، أو في مكان آخر تمامًا. ذهبت ابنتي أمينة إلى شينجيانغ في مايو ٢٠١٧، وعلمت أنها اعتقلت في معسكر اعتقال في أكتوبر. كما اكتشفت أن ابني عبد الرحيم أخذ إلى معسكر لإعادة التأهيل في يونيو / حزيران من العام الماضي. وقالت السلطات إنها ستفرج عنه إذا عاد والديه إلى آقسو. بسبب الضغط الذي مارسته السلطات الصينية، عاد زوجي إلى آقسو في ٢٩ سبتمبر من العام الماضي، لكنني لم أسمع عنه منذ مغادرته المملكة العربية السعودية. لا أعرف إذا كان في معسكر إعادة التثقيف، أو في السجن، أو أنه ميت؟!.

قلبي ينكسر لرؤية أحفادي يتوسلون لإنقاذ أمهم. أجد صعوبة في التعامل معهم. سألتني حفيدتي البالغة من العمر تسع سنوات، «هل تعيش أمي في الجنة؟ «إذا أموت، هل سأراها؟» قال حفيد لي البالغ من العمر أربع سنوات، في هذه السن المبكرة، يا جدة لا تبكي. سأصبح شرطي عندما أكبر وأذهب إلى آقسو لإنقاذ والدتي..

سعيد بن سعد بن عبود الشهراني وأطفاله في المنزل في المملكة العربية السعودية، صورة غير مؤرخة

خمسة من الأساتذة الأويغور من جامعة شينجيانغ محتجزون في "معسكرات إعادة التعليم" السياسي

إذاعة آسيا الحرة
١٨-٠٩-٢٠١٨

يُحتجز ما لا يقل عن خمسة من أساتذة الأويغور العرقية من إحدى أفضل الجامعات في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) ذاتية الحكم في «معسكرات إعادة التعليم» السياسية في شمال غرب الصين، وفقاً لأحد زملائهم السابقين ومسؤول في المدرسة حيث أكد إعتقالهم.

قام قوتلوق ألماس، المحاضر السابق في جامعة شينجيانغ في مدينة أورومتشي عاصمة إقليم شينجيانغ في المنفى في الولايات المتحدة، بنشر رسالة على وسائل التواصل الاجتماعي مؤخراً تقول إن مصادر داخل المنطقة أكدت له أنه تم اعتقال أساتذة الأدب عبد الكريم رحمن، راحيلة داوود، عزت سلطان وغيرتجان عثمان في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨، بينما أُلقي القبض على أستاذ اللغة السابق أرسلان عبد الله في وقت لاحق.

وقال ألماس عن الأكاديمي، الذي في الثمانينات من عمره.»وفقا للمعلومات الموثوقة التي تلقيتها ، فإن رحمن محتجز حالياً في ما يسمي بمعسكر إعادة التعليم «.
«انا لا اعرف ما هو وضعه في الوقت الراهن».

وأضاف أن داوود وسلطان وعثمان قد تم إقتيادهم إلى المعسكرات أيضاً، رغم أنه لم يقدم معلومات عن موعد إعتقالهم.
وقال الأستاذ السابق إن عبد الله في السبعينات من عمره «أُخذ إلى أحد المعسكرات قبل سبعة أو ثمانية أشهر».

أنشأت جامعة شينجيانج في عام ١٩٢٤، ولديها حالياً أكثر من ٢٠،٠٠٠ طالباً ملتحقون بها، وتحتل مكانها بين أحد خريجيها رئيس مؤتمر الأويغور العالمي المنفي دولقون عيسى، والذي مقره في ميونيخ.

واعتباراً من أبريل/ نيسان ٢٠١٧، تم إتهام الأويغور بتبني «التطرف الديني» وأفكار «غير صحيحة سياسياً» أو احتجازهم

في «معسكرات إعادة التعليم» السياسية في جميع أنحاء شينجيانغ، حيث إشتكى أعضاء المجموعة العرقية من تفشي التمييز، والقمع الديني، والقمع الثقافي في ظل الحكم الصيني منذ فترة طويلة.

وقد أخبرت المصادر، بما فيها ألماس، لإذاعة آسيا الحرة لخدمة الأويغور، أن هناك ما لا يقل عن ٥٦ محاضراً وباحثاً من جامعة شينغيانغ من الأويغور محتجزون في معسكرات إعادة التعليم حالياً، لكن المعلومات الجديدة تشير إلى أنه يمكن للمرة الأولى التحقق من أي من هوياتهم.

ومن أجل التأكد من إدعاءات المحاضر السابق، قامت إذاعة آسيا الحرة بالإتصال بجامعة شينجيانغ، ووجه أحد الموظفين هناك إستفسارات بشأن الأساتذة الخمسة إلى مكتب الإشراف العام بالجامعة ، المعروف أيضاً بإسم «المقر».

وقالت إحدى الموظفات في المقر لإذاعة آسيا الحرة أنه «لا توجد معلومات عن حالاتهم» وأنه لم يتم الكشف عن أي شيء بشأنهم بعد.
ولم تستطع تقديم معلومات عما إذا كان الأساتذة قد أُحتجزوا معاً، أو عما إذا كان قسم التأديب التابع للجامعة أو قسم الشرطة هو الذي يتعامل مع قضاياهم.

وعندما سُئلت عن سبب إحتجاز الأساتذة، قال الموظف إن الإتهامات الموجهة إليهم «متشابهة، ولكني لا أعرف أسباب إعتقالهم».
ورفضت الإفصاح عمن حل محل الأساتذة، أو ما إذا كانت قضاياهم تعامل على أنها مسائل «أمن الدولة».

المثقفون الأويغور

وقالت المتحدثة بإسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نويرت الأسبوع الماضي، إن الحكومة الأمريكية «منزعجة للغاية» من الحملة القمعية على الأويغور في شينجيانغ ، مضيفة إن «تقارير موثوقة تشير إلى إن أفراداً أرسلتهم السلطات الصينية إلى مراكز الاحتجاز منذ أبريل-نيسان ٢٠١٧ ليس أقل من مئات الآلاف، ومن المحتمل ملايين.»

.

وحذرت المسؤولة من أن «ضوابط التمييز العشوائية وغير المتناسبة على تعبير الأقليات العرقية عن هوياتهم الثقافية والدينية يمكن أن تحرض على التطرف والتجنيد للعنف».
وقد طلبت مجموعة من المشرعين الأمريكيين في رسالة أخيرة من إدارة الرئيس دونالد ترامب «التصرف بسرعة» لمعاقبة مسؤولي الحكومة الصينية والكيانات المتواطئة في «أزمه حقوق الإنسان المستمرة» في شينجيانغ أو توجيهها.

وقد تطور موقف سلطات الحكومة المركزية الصينية من إنكار أن أعداداً كبيرة من الأويغور قد سُجنوا في المعسكرات للإعتراض على أن المرافق هي معسكرات إعادة التعليم السياسية. وتصف بكين المعسكرات الآن بأنها مراكز تعليمية.

وقال أدريان زينز، وهو محاضر في أساليب البحث الاجتماعي في المدرسة الأوروبية للثقافة واللاهوت ومقرها ألمانيا، إن حوالي ١،١مليون شخص معتقلون أو محتجزون في معسكرات إعادة التعليم، وهو ما يعادل ١٠ إلى ١١ في المائة من السكان المسلمين البالغين في المنطقة.
ويتم التحفظ على المثقفين الأويغور تحت رقابة صارمة في شينجيانغ ويمكن أن يواجهوا عقوبة قاسية لعدم إلتزامهم بسرد بكين حول كيفية إستفادة سياسات الحكومة المركزية الصينية من المنطقة والأقليات العرقية فيها.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، حكمت إحدى المحاكم على أستاذ الاقتصاد الجريء إلهام توختي، الذي سلط الضوء بانتظام على الإضطهاد الديني والثقافي للأقلية العرقية الأويغورية ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ، بالسجن مدى الحياة خلف القضبان بتهمة تعزيز الإنفصال.

وأشار قرار المحكمة إلى انتقاد توختي للسياسات العرقية في بكين ومقابلاته مع وسائل الإعلام في الخارج وعمله في تأسيس وتشغيل موقع Uighurbiz.net باللغة الصينية، والذي أغلقته السلطات الصينية في عام ٢٠١٤.

لكن جماعات حقوق الإنسان تقول إنه بدلاً من حث فصل شينجيانغ - وهو موطن شعب الأويغور التاريخي - عن الصين، دعا توختي الصين إلى تنفيذ قوانينها الخاصة بالحكم الذاتي الإقليمي فقط وعزز بإستمرار السلام والحوار بين الجاليتين الهان الصينية والأويغورية، وطالب بإطلاق سراحه.

التقرير من قبل شوهرت هوشور لإذاعة آسيا الحرة لخدمات الأويغور RFA. ترجم بواسطة إذاعة آسيا الحرة لخدمات الأويغور.كتبت باللغة الإنجليزية من قبل جوشوا ليبيس Joshua Lipes.

https://www.rfa.org/english/news/uyghur/professors-09182018151339.html

صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العدد التاسع - سبتمبر 2018

الإفراج عن إمرأة أويغورية للإنضمام إلى عائلتها بعد إحتجازها في مطار إسطنبول

تم إعتقال إمرأة أويغور هذا الأسبوع في مطار في إسطنبول، وخوفاً من ترحيلها إلى منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم في الصين، تم إطلاق سراحها من الحجز وسُمح لها بالانضمام إلى أسرتها في اسطنبول، وقد علمت بذلك إذاعة آسيا الحرة لخدمات الأويغور.

تم إطلاق سراحها بعد الساعة ٥:٠٠ مساءاً. وفي يوم الأربعاء، تحدثت روشينغول تاش محمد عبر الهاتف لإذاعة آسيا الحرة لخدمات الأويغو، وشكرت كل من دعا إلى حريتها من الإحتجاز، بينما أعرب زوجها عمربيك علي أيضاً عن شكره قائلاً: «أنا متحمس جداً لرؤية زوجتي وإبني. شكرا! شكرا لكم جميعاً!

كما تحدث أيضاً هداية الله أوغوزخان، رئيس منظمات تركستان الشرقية في تركيا إلى إذاعة آسيا الحرة، أن التغطية الإعلامية الدولية لوضع تاش محمد قد ساعدت على تأمين إطلاق سراحها.
لم ترد سلطات الهجرة التركية على المكالمات التي تطالب بالتعليق يوم الأربعاء، وليس من الواضح ما إذا كانت هناك أية شروط مرتبطة بتصريح تاش محمد بالدخول إلى تركيا.

وقالت لإذاعة آسيا الحرة لخدمات الأويغور في وقت سابق من هذا الأسبوع أن موظفي مراقبة جوازات السفر في مطار أتاتورك بإسطنبول اعتقلوا تاش محمد بعد وصولها إلى هناك بالطائرة من مدينة الماتي بقازاقستان مع ابنها الصغير حوالي الساعة ٩:٠٠ مساء اليوم الأحد.
وقالت «لقد أوقفوني هنا في المطار، قائلين إن جواز سفري به مشكلة»، وأضافت أن السلطات لم تبلغها بالمشكلة المحددة بوثائقها.
«الرجاء المساعدة. انا أجلس هنا مع إبني وأصلي أن أعيد جمع شملي مع بقية عائلتي ».

مضايقات من قبل السلطات

وكانت تاش محمد تعيش في ألماتي مع زوجها عمربيك علي، وهو مواطن قازاقستاني يبلغ من العمر ٤١ أصله من شينجيانغ، وأطفالهما الثلاثة.

عمربيك إيلي روشينغول تاش محمد، وأطفالهم يظهرون في مطار أتاتورك في إسطنبول، ١٩ سبتمبر، ٢٠١٨. الصورة مقدمة من عمربيك إيلي

وكانت الشرطة قد ألقت القبض على علي في مقاطعة توربان بشينجيانغ في ٢٠١٧ أثناء زيارته لوالديه واتهمته ب «أنشطة إرهابية». وقد حرم من التمثيل القانوني وسجن لأكثر من سبعة أشهر، على الرغم من عدم محاكمته من قبل محكمة قانونية.

وفي النهاية تم إطلاق سراح علي بمساعدة من الحكومة القازاقستانية وعاد إلى قازاقستان، ولكنه غادر البلاد متوجها إلى تركيا في مايو، قائلاً إنه واجه مضايقات من السلطات المحلية لتحدثه إلى إذاعة آسيا الحرة في وقت سابق من هذا العام حول إحتجازه في الصين.
وانتقل أولاده الأكبر سناً إلى تركيا بعد وقت قصير من الإنضمام إليه.

ومكثت تاش محمد في ألماتي في انتظار إصدار وثائق سفر قازاقستانية للإبن الأصغر للزوجين، الذي ولد في كازاخستان. وبعد أن تمت معالجة الأوراق مؤخراً، سافر الاثنان إلى تركيا يوم الأحد، عندما تم إحتجازهما في مكتب الهجرة..

وإبتداءاً من أبريل / نيسان ٢٠١٧، تم سجن أو احتجاز الأويغور بتهمة «أفكار دينية متشددة» وأفكار «غير صحيحة سياسياً» أو إحتجازهم في «معسكرات إعادة التعليم» السياسية في جميع أنحاء شنجيانغ، حيث اشتكي أعضاء المجموعة العرقية منذ فترة طويلة من تفشي التمييز العرقي، والقمع الديني، والقمع الثقافي في ظل الحكم الصيني.

وقد تطور موقف سلطات الحكومة المركزية الصينية من إنكار أن أعداداً كبيرة من الأويغور قد سجنوا في المعسكرات لإعتراضهم على أن المرافق هي معسكرات إعادة التعليم السياسية. وتصف بكين المعسكرات الآن بأنها مراكز تعليمية.

وتشير مصادر موثوقة إلى أن حوالي ١,١ مليون شخص قد اعتقلوا أو تم احتجازهم في المعسكرات، وهو ما يعادل ١٠-١١ في المائة من السكان المسلمين البالغين في المنطقة.

تقرير غولتشيهرة خوجا لإذاعة آسيا الحرة لخدمات الأويغور. ترجمة عليم سيتوف. كتب باللغة الانجليزية من قبل ريتشارد فيني.
https://www.rfa.org/english/news/uyghur/airport-09192018170131.html

لماذا مرت جريمة الصين العرقية الجماعية دون أن يلاحظها أحد لوقت طويل؟

دوج ساوندیرز

كيف تجعل مليون شخص يختفي في البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان؟ في البداية يبدو الأمر قديم الطراز، أنت تنفق المليارات لبناء أرخبيل ضخم من معسكرات التلقين ذات الأمن العالي في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) الجبلية في أقصى غرب البلاد، أنت تغلق المنطقة بأكملها، أنت تقبض على مئات آلاف من الناس من أسرهم، ليس لسبب آخر غير عرقهم، وتضعهم في زي موحد، وأحياناً في سلاسل، واحتجازهم في تلك المؤسسات، حيث يجبرون على الخضوع للسلطة.

السؤال التالي هو أكثر مدعاة للقلق، في بلد متشعّب كيف أن تبعد بقية العالم من الملاحظة والتنبيه؟

والعجيب إنه ولفترة طويلة ، نجحت بكين في ذلك. وفي مايو/أيار ٢٠١٤، بدأت السلطات الصينية «حملتها الصارمة ضد الإرهاب العنيف»، التي تهدف إلى تهدئة السكان الأتراك (الأويغور) عرقياً في شينجيانغ. تضمن هذا إعتقال الآلاف للإشتباه في «الإرهاب الإسلامي» أو «النزعة الانفصالية».

في أواخر ٢٠١٦ أو أوائل ٢٠١٧ ، فتحت المنطقة شبكة أكبر بكثير من معسكرات «إعادة التعليم السياسي»، التي لا أساس لها في القانون الصيني ولا تتبع الإجراءات القانونية الواجبة، وملئها بمئات الآلاف من الناس الذين لم يتهموا قانونياً بأي شيء.

وفي الأشهر الأخيرة، أثار العالم في النهاية ناقوس الخطر. وفي الشهر الماضي ، دعت الأمم المتحدة الصين، بعد أن تم التأكد من عدد سكان هذه المعسكرات، إلى إغلاقها. وفي وقت سابق من هذا العام طلب دبلوماسيون من كندا وفرنسا وألمانيا وسويسرا رسميا من الصين مناقشة المعسكرات. ورفضت بكين.

ومع ذلك لم تكن الحكومات هي التي كشفت تلك المعسكرات.

صوت تركستان
UYGUR MEDIA
العدد التاسع - سبتمبر 2018

الصين تُغلق كنيسة صهيون وتواصل الحرب ضد الإسلام والمسيحية والبوذية.. وهذا ما يطمح له الرئيس جين

عربي بوست، ترجمة

ستكون الخدمات في كنيسة صهيون هذا الأحد مختلفة عن المعتاد، مختلفة كثيراً، فبدلاً من استضافة ١٣٠٠ شخص أو نحو ذلك في مكانهم المعتاد شمال بكين، فسوف يسير أعضاء الكنيسة في الشوارع في مجموعاتٍ صغيرة، يستمعون إلى عظةٍ على هواتفهم المحمولة، حسب تقرير لصحيفة The Washington Post الأميركية.

اضطر القس جين مينغري لنشر عظته بهذه الطريقة، بعد أن أغلقت السلطات الصينية كنيسته في وقتٍ سابق من هذا الأسبوع، معلنةً أنّها غير قانونية.

وقال جين في مقابلة: «هذا جزءٌ من حربٍ شاملة ضد الدين. بدأ الحزب الشيوعي في النظر للدين كمنافس، لا يقتصر الأمر على المسيحية (البروتستانتية) فحسب، بل يمتد أيضاً ليشمل الكاثوليكية والبوذية والإسلام. إنّهم يريدوننا جميعاً أن نتعهد بالولاء للحزب».

النزعة القومية والولاء للحزب الشيوعي فقط

تتعرض الديانات الخمس التي سمح بها رسمياً الزعماء الصينيون، وهي البوذية والكاثوليكية والطاوية والإسلام والبروتستانتية لمعاملةٍ قاسية من حكومة الرئيس شي جين بينغ، الذي أذكى النزعة القومية وعزّز الولاء للحزب الشيوعي بطرقٍ لم نشهدها منذ عقود.

تتزامن هذه الحملة مع الجهود المبذولة من أجل «إضفاء الطابع الصيني» على الأقليات الإثنية والقضاء على التفكير «الغربي». وتستمر بعض حملات القمع منذ سنوات.
في المنطقة الغربية من شينغيانغ، موطن عرق الإيغور المسلم، البالغ عدد سكانه ١٣ مليون نسمة، فرضت الحكومة الصينية ضغوطاً متزايدة ضد ما تسميه «الفيروس الأيديولوجي» للإسلام.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش، في تقريرٍ من ١١٧ صفحة، صدر هذا الأسبوع، إنّ المسلمين يخضعون لقيودٍ دينية متزايدة ومراقبة جماعية. وأشار التقرير وتقارير أخرى إلى أنّ المليون مسلم المحتجزين في مراكز احتجاز جماعية يعانون من التلقين السياسي القسري وسوء المعاملة والتعذيب.

وفي أماكن أخرى، مُنعت السلطات البوذية والطاوية من بناء تماثيل دينية كبيرة، أو القيام بأي استثماراتٍ تجارية جديدة.
كان معبد شاولين، وهو دير بوذي مشهور برهبانه البارعين في فنون الدفاع عن النفس، قد رفع العلم الصيني للمرة الأولى في تاريخه الذي يصل إلى ١٥٠٠ عام كجزءٍ من الحملة الوطنية هذه.

وتعرّضت المسيحية إلى سياسات تدقيق ورقابة جديدة، منذ أن طبّقت حكومة شي قواعد جديدة لتنظيم الأديان، تحت مسمى «مبادئ ترويج المسيحية الصينية في الصين للسنوات الخمس المقبلة» في مارس/آذار.

وقد أدى هذا إلى حدوث توتراتٍ جديدة في المواجهة الممتدة منذ عقود بين الفاتيكان والحزب الشيوعي، الذي لا يسمح إلا بالكنائس الكاثوليكية المرخصة من قبل الدولة، ويُعيّن هو أساقفتها.

ويُجري الفاتيكان وبكين محادثاتٍ حول اتفاقية محتملة تتضمن اعترافاً صينياً بالبابا رئيساً لمجتمع الكاثوليك في الصين. ويمكن للفاتيكان بدوره أن يُدخل بعض الأساقفة المعينين من الصين إلى كنفه.

إلا أنّه في نفس الوقت تعرّضت بعض الكنائس الكاثوليكية للإزالة.

وتُخضع السلطات أيضاً الكنائس البروتستانتية لمراقبةٍ متزايدة. فقد أغلقت العديد من «الكنائس المنزلية»، التي تعمل بشكلٍ مستقل عن الكنائس التي تسيطر عليها الدولة، من غوانغدونغ في الجنوب إلى هيلونغيانغ في الشمال.

كانت الحملة مكثفةً بشكلٍ خاص في هينان، وهي منطقة تقع جنوب بكين، وتُعرَف بعدد سكانها الكبير نسبياً من البروتسانت. وكانت هناك تقارير عن حرق الإنجيل هناك، وانتشرت على الشبكات الاجتماعية مقاطع فيديو تُظهر الصلبان تشتعل فيها النيران.

وخلال الأسبوعين الماضيين، وقّعَ ٢٧٩ قسيساً صينياً على رسالة عامة يعترضون فيها على اللوائح الجديدة، التي يقولون إنّها تشمل إجبار الكنائس على وضع صور للرئيس شي، وإنشاد أغاني الحزب الشيوعي.

الدين منافس قوي

ويبدو أنّ شي يشن حملةً ضد الدين؛ لأنّه شعر بالقلق بشأن التنافس الأيديولوجي، حسب قول كاري كويسل، الخبيرة في جامعة نوتردام في شؤون الأديان في الصين.

يفوق عدد أتباع الديانات المختلفة عدد أعضاء الحزب الشيوعي بمقدار ٤ إلى ١. فهناك حوالي ٩٠ مليون عضو في الحزب الشيوعي الصيني، بينما يوجد ٧٠ مليون مسيحي وفقاً لمركز Pew للأبحاث.

ويُشكّل المسيحيون حوالي ٥٪ من السكان، ويشكل المسلمون نحو ٢٪، في حين يقول حوالي ١٨٪ إنّهم بوذيون، حسب مركز Pew.

وقالت كويسل: «بعض هذه المجموعات تنمو بسرعة كبيرة، وهذا يجعل الحكومة في غاية التوتر، ليس لأنّهم يتحدون الدولة، بل لأنّ الدولة ترى الدين تهديداً لوجودها. لهذا السبب تزيد الدولة من برامج التثقيف السياسي».

نفت الحكومة الصينية الشروع في أي حملاتٍ ضد الدين. وذكرت وزارة الخارجية مراراً وتكراراً أنّ الحكومة تريد ضمان «التعايش المتناغم» بين مختلف المجموعات العرقية والأديان في الصين.

إلا أنّ المدافعين عن الحريات المدنية يقولون إنّ الحملة الأخيرة تمثل تصعيداً مقلقاً.

وصل القمع إلى العاصمة

إذ قالت المحامية الحقوقية وانغ يو، التي سُجنت لمدة عام في عام ٢٠١٥، وهي عضوة في كنيسة صهيون عُمِّدَت فقط الشهر الماضي: «لقد كانت الضغوط موجودة على الدوام. المسألة فقط أنّها لم تكن تنطوي دائماً على العنف أو الإرغام».

ومع إغلاق كنيسة صهيون، أكبر كنيسة منزلية في بكين، وصل القمع إلى العاصمة.

بدأت المشكلات في شهر مارس /آذار، في كنيسة صهيون، التي تفتح أبوابها في الصين منذ عام ٢٠٠٧ ولديها تسعة مواقع، وحوالي ١٦٠٠ عضو في مقرها في بكين وحده. أرادت السلطات الحكومية أن تُركِّب الكنيسة ٢٤ كاميرا للمراقبة. ورفض جين، مشيراً إلى حق أبناء أبرشيته في خصوصية العبادة.

ثم بدأت السلطات في إبعاد أتباع الكنيسة بمضايقتهم في المنزل أو العمل واحداً تلو الآخر، ومارست الضغوط عليهم للتخلي عن الذهاب إلى الكنيسة. وقال جين، إنّ بعضهم طُرِدَ أطفالهم من المدارس، وبعضهم خضعت حسابات شركاتهم للتفتيش، وفقد البعض الآخر وظائفه. ونتيجةً لذلك، غادر حوالي ٤٠٠ شخص الكنيسة.

وأغلقت السلطات الكنيسة يوم الأحد الماضي بالقوة.

وقالت السلطات في حي تشاويانغ في بكين، حيث تقع الكنيسة، إنّ الكنيسة خرقت القانون بتنظيم فعالياتٍ غير قانونية، وإنّ «موادها الترويجية غير القانونية» قد صودرت. والكنيسة الآن «محظورة قانونًا»، وفقاً لإخطار عام منشور في مدخل الكنيسة.

ولم يرُد مسؤول من مكتب الشؤون الدينية في تشاويانغ على طلب للتعليق.

عندما عاد القس جين يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر/أيلول، لجمع أغراضه، احتجزته الشرطة هو وعدد من قادة الكنيسة الآخرين لعدة ساعات.

واليوم الأحد، بدلاً من عقد العظات الخمس المعتادة، يأمل جين أن يستمع أبناء الأبرشية إلى عظة هذا الأسبوع على هواتفهم. وحتى وسط هذا الإجراء، يُهيئ جين وأبناء أبرشيته أنفسهم لمجابهةٍ أخرى.

وأعلنت الحكومة الصينية هذا الشهر قواعد جديدة صارمة، واقترحت لوائح تصل إلى مستوى حظر نشر وإرسال نصوصٍ أو صور أو مقاطع صوت أو فيديو تحمل رسائل دينية من خلال مواقع شبكة الإنترنت أو التطبيقات، بما في ذلك الرسائل الفورية والبث المباشر.

ويقول جين: «الدولة لا تحاول إضفاء الطابع الصيني على الكنيسة. الكنيسة بالفعل تتسم بهذا الطابع لأنّها مليئة بالشعب الصيني. إنّهم يحاولون تحزيب الكنيسة (جعلها تابعة للحزب الشيوعي). نحن نريد فقط أن نُبعد الكنيسة عن السياسة».

القضاء على الفيروسات الإيديولوجية" حملة الصين لقمع" مسلمي سنجان

سبتمبر ٩, ٢٠١٨, هيومن رايتس ووتش

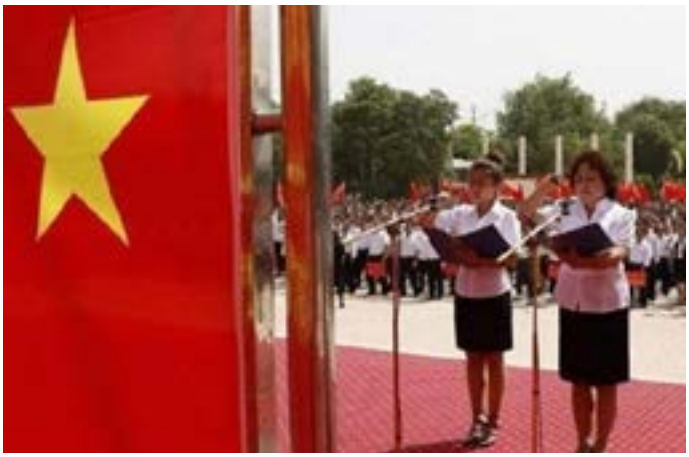

ملخص

للتدريب غرض واحد فقط: تعلّم القوانين والأنظمة... لاستئصال أفكار التطرف الديني والإرهاب العنيف، ولمعالجة الأمراض الإيديولوجية. إن لم يسر التثقيف بشكل جيد، سنواصل توفيره مجانا، حتى يحقق الطلاب نتائج مُرضية ويتخرجوا من دون عوائق.

من خطاب «رابطة الشباب الشيوعي الصيني» فرع سنجان، مارس/آذار ٢٠١٧

«يريدون إجبارنا على الاندماج للتشابه مع البلد، بحيث لا يبقى منّا سوى اسمنا، الأويغور، ويجرّدونه من معناه».

توهتي، الذي غادر سنجان عام ٢٠١٧، مارس/آذار ٢٠١٨

تنفّذ الحكومة الصينية سياسات قمعية ضد المسلمين الترك في منطقة سنجان (المعروفة أيضا بـ شنجيانغ أو يقدم هذا التقرير أدلة جديدة عن الاحتجاز التعسفي الجماعي والتعذيب وإساءة معاملة من جانب الحكومة الصينية بحق المسلمين الترك في سنجان، ويفصّل القيود الممنهجة والواسعة الانتشار على الحياة اليومية هناك. تمس هذه الانتهاكات المنتشرة بالحقوق الأساسية في حرية التعبير والدين والخصوصية والحماية من التعذيب والمحاكمات غير العادلة. على نطاق أوسع، تؤثر القيود الحكومية على الحياة اليومية في سنجان على الأويغور والكازاخ وغيرهم من الأقليات الإثنية، ما يشكّل انتهاكا لضوابط القانون الدولي لمناهضة التمييز.

يستند التقرير أولا إلى مقابلات مع ٥٨ من المقيمين السابقين في سنجان، بمن فيهم ٥ معتقلين سابقين و٣٨ من أقارب محتجزين. غادر ١٩ من الذين قوبلوا سنجان منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧.

يأتي الأشخاص الذين قوبلوا من جميع المقاطعات الـ ١٤ في سنجان.

في مايو/أيار ٢٠١٤، أطلقت الصين «حملة صارمة ضد الإرهاب العنيف» في سنجان. منذ ذلك الحين، قفز عدد الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم رسميا ٣ أضعاف، مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، وفقا للأرقام والتقديرات الرسمية الصادرة عن المنظمة غير الحكومية «المدافعين عن حقوق الإنسان في الصين». احتجزت الحكومة أشخاصا في مراكز احتجاز قبل المحاكمة وفي سجون، وهي مرافق رسمية، وفي معسكرات التثقيف السياسي، التي لا أساس لها في القانون الصيني. حُرم هؤلاء المحتجزون من حقوق الإجراءات القانونية وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

تركز اهتمام وسائل الإعلام الدولية حتى الآن على معسكرات التثقيف السياسي في سنجان. رغم أن الحكومة الصينية لا تقدم معلومات عامة عن عدد المعتقلين في هذه المعسكرات، إلا أنه من الموثق أن العدد في هذه المخيمات يبلغ حوالي مليون شخص.[١] داخل هذه المنشآت السرية، يُجبر المعتقلون على الخضوع للتلقين السياسي لأيام أو أشهر أو حتى أكثر من عام.

تعتبر السلطات مناطق تواجد الأويغور، خصوصا في هوتان وكاشغر في جنوب سنجان، مناطق ساخنة معارضة للحكومة. يقول الأويغور إنّ نصف أفراد أسرهم المباشرة موجودون في معسكرات التثقيف السياسي والاحتجاز السابق للمحاكمة والسجن. على سبيل المثال، قالت امرأة قابلناها إن زوجها وإخوته الأربعة، و١٢ من أبناء إخوتها – أي جميع رجال العائلة – يقبعون في معسكرات التثقيف السياسي منذ ٢٠١٧.

وردت تقارير عن وفيات في معسكرات التثقيف السياسي، ما أثار المخاوف بشأن الإساءات الجسدية والنفسية، فضلا عن الإجهاد الناجم عن سوء الظروف، والاكتظاظ والاحتجاز لأجل غير مسمى. بينما تتوفر الرعاية الطبية الأساسية، يُحتجز الأفراد حتى عندما يعانون من أمراض خطيرة أو يكونون كبار السن، وهناك أيضا أطفال في سن المراهقة، ونساء حوامل ومرضعات، وأشخاص ذوو إعاقة. كما أفاد معتقلون سابقون عن محاولات انتحار وعقوبات قاسية بسبب العصيان في المرافق.

نفى المسؤولون الصينيون حدوث انتهاكات، لا بل يصفون هذه المعسكرات بـ «مراكز التدريب المهني والتوظيف» لـ «المجرمين المتورطين في انتهاكات بسيطة». مع ذلك، لا يسمحون للأمم المتحدة أو منظمات حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام بمراقبة مستقلة لهذه المرافق.

في السنوات الأخيرة، خصصت الحكومة الصينية موارد مالية وبشرية وتقنية هائلة للسيطرة الاجتماعية في سنجان. وظفت السلطات عشرات الآلاف من أفراد الأمن الإضافيين أثناء بناء عديد من مراكز الشرطة «الملائمة» ونقاط التفتيش في المنطقة. راقبوا عن كثب الشبكات الأُسرية والاجتماعية للناس كمؤشرات لمستوى الثقة السياسية بهم. تعتقل الحكومة الأفراد وتفرض عليهم أشد القيود، ليس فقط بناء على سلوكهم أو معتقداتهم، بل أيضا على أساس سلوك أفراد عائلاتهم. يُعتبر هذا أحد أشكال العقاب الجماعي المخالف للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لعل التدبير الأكثر ابتكارا – وإثارةً للقلق – من بين إجراءات القمع في سنجان هو استخدام الحكومة لأنظمة المراقبة الجماعية عالية التقنية. تُجري سلطات سنجان جمعا إجباريا شاملا للبيانات البيومترية، مثل عينات الصوت والحمض النووي، وتستخدم الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحديد وتعريف وتتبع الجميع في سنجان. صوّرت السلطات هذه الأنظمة على أنها سلسلة من «الفلاتر»، حيث يتم انتقاء الأشخاص الذين لديهم سلوك أو خصائص معينة تعتقد أنها تشير إلى تهديد لحكم الحزب الشيوعي في سنجان. مكّنت هذه الأنظمة أيضا السلطات من تطبيق الرقابة الدقيقة، وإخضاع الأشخاص لقيود مختلفة وفقا لمستوياتهم المتصورة من «الجدارة بالثقة».

سعت السلطات إلى تبرير المعاملة القاسية باسم الحفاظ على الاستقرار والأمن في سنجان، و»ضرب» أولئك الإرهابيين والمتطرفين بطريقة «دقيقة» و»متعمقة». يزعم مسؤولو سنجان أن جذور هذه المشاكل هي «الأفكار الإشكالية» للمسلمين الترك. تشمل هذه الأفكار ما تصفه السلطات بالعقائد الدينية المتطرفة، ولكن أيضا أي شعور بالهوية الصينية غير الهانية، سواء كانت إسلامية أو تركية أو أويغورية أو كازاخية. تصر السلطات على ضرورة «تصحيح» هذه المعتقدات والانتماءات، أو «القضاء عليها».

خلال السنوات الخمس الماضية، أُبلغ عن وقوع عدد من الحوادث العنيفة المنسوبة إلى جُناة من الأويغور في سنجان وأماكن أخرى من الصين، وهناك تقارير عن انضمام مقاتلي الأويغور إلى الجماعات المتطرفة المسلحة في الخارج. فرضت الحكومة قيودا على الأويغور أكبر بكثير من تلك المفروضة على الأقليات العرقية الأخرى. مع ذلك، منذ أواخر ٢٠١٦، تزايد استهداف الكازاخ الذين يعيشون غالبا في شمال سنجان في إطار «الحملة الضاربة».

مع ذلك، لا يمكن تبرير التفويض الواسع للحملة الضاربة، بمعاقبة ومحاسبة المسلمين في سنجان بسبب هويتهم، كجزء من مسؤولية الدولة لضمان الأمن العام.

من نواح كثيرة، تنطوي معاملة جميع المسلمين الترك في سنجان، المحتجزين منهم والأحرار ظاهريا، على أوجه تشابه مقلقة. داخل معسكرات التثقيف السياسي، يُجبَر المعتقلون على تعلم لغة الماندرين الصينية، وترديد المديح للحزب الشيوعي الصيني، وحفظ القواعد التي تنطبق في المقام الأول على المسلمين الترك. يطلب ممن خارج المعسكرات حضور احتفالات رفع العلم أسبوعيا أو حتى يوميا، واجتماعات التلقين السياسي، وفي بعض الأحيان صفوف تعليم الماندرين. يُقال للمحتجزين أنه لا يُسمح لهم بمغادرة المعسكرات إلا إذا تعلموا أكثر من ١,٠٠٠ مقطع من الأبجدية الصينية أو اعتُبروا أنهم أصبحوا مواطنين صينيين موالين. يتعرض المسلمون الترك خارج المعسكرات لقيود على التنقل تتراوح بين الإقامة الجبرية ومنعهم من مغادرة مناطقهم المحلية، أو من مغادرة البلاد. داخل المعسكرات، يعاقب الناس على ممارسة الدين بسلام، وفي الخارج، القيود الدينية الحكومية صارمة للغاية لدرجة أنها منعت الإسلام فعليا. في الداخل، يُراقب الناس عن كثب من قبل الحراس ويمنعون من الاتصال بعائلاتهم وأصدقائهم. وفي الخارج يراقبون في منازلهم من قبل جيرانهم ومسؤوليهم وأنظمة تكنولوجية للمراقبة الجماعية، ولا يسمح لهم بالاتصال بمن يعيش في الدول الأجنبية.

كان للحملة الضاربة في سنجان أيضا آثار في الخارج. جعلت السلطات في سنجان العلاقات الخارجية جريمة يعاقب عليها القانون، وتستهدف الأشخاص الذين لهم صلات بقائمة رسمية من «٢٦ دولة حساسة»، منها كازاخستان وتركيا وماليزيا وإندونيسيا. تم استجواب الأشخاص الذين زاروا هذه البلدان أو لديهم عائلات أو تواصل مع أشخاص هناك، وتم احتجازهم وحتى محاكمتهم وسجنهم. يذكر من قوبلوا أنه حتى أولئك الذين لهم صلات ببلدان خارج هذه القائمة، والذين تم القبض عليهم لاستخدام «واتساب» أو غيره من برامج الاتصالات الأجنبية، تم احتجازهم أيضا. في السنوات الأخيرة، صعّدت الحكومة الصينية ضغوطها على حكومات أخرى لإعادة الأويغور قسرا من بلادهم إلى الصين.

كما توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أن الحملة الضاربة أدت إلى تقسيم العائلات، حيث قُبض على بعض أفراد العائلات في سنجان وآخرين في الخارج بشكل غير متوقع بسبب تشديد الرقابة على جوازات السفر والمعابر الحدودية. في بعض الأحيان كان الأطفال عالقين في بلد دون والديهم. لأن سلطات سنجان تعاقب الأشخاص على الاتصال بعائلاتهم في الخارج، قال عديد من الأشخاص الذين قوبلوا إنهم فقدوا الاتصال، بما فيه مع الأطفال الصغار، لعدة أشهر أو أكثر من عام. قال آخرون إنه عندما تمكنت عائلاتهم من الاتصال، علموا أنهم تلقوا تعليمات من السلطات بالضغط عليهم للعودة إلى سنجان، أو للحصول على معلومات مفصلة عن حياتهم في الخارج. نتيجة لذلك، يعيش عديد من الكازاخ والأويغور في الخارج في خوف وقلق، ولا سيما في بلدان حكوماتها على علاقة وثيقة مع بكين، ويشعرون أنهم تحت سيطرة الحكومة الصينية، رغم أنهم خارج الحدود أو حتى لا يحملون الجنسية الصينية.

تندرج انتهاكات حقوق الإنسان في سنجان اليوم في نطاق واسع لم تشهده الصين منذ «الثورة الثقافية» في ١٩٦٦-١٩٧٦. يشير إنشاء وتوسيع معسكرات التثقيف السياسي والممارسات المسيئة الأخرى إلى أن التزام بكين بتحويل سنجان إلى صورة عنها هو طويل الأجل.

من الواضح أيضا أن الصين لا تتوقع تكلفة سياسية كبيرة لحملة سنجان المسيئة. حمى الصين نفوذها العالمي إلى حد كبير من النقد العام. وجودها كعضو دائم في «مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة» يعني أن بإمكانها تغيير مسار العمل الدولي، سواء كان على شكل عقوبات يفرضها المجلس أو ملاحقات جنائية أمام «المحكمة الجنائية الدولية»، التي ليست الصين طرفا فيها.

العقبات السياسية التي تحول دون محاسبة الصين على انتهاكاتها لا تعفي الأمم المتحدة والحكومات من مسؤولياتها في الدفاع عن حقوق الإنسان. عليها الاستفادة من المنتديات الدولية مثل «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة لجلب الاهتمام العالمي للقضايا، لا سيما في المراجعة الدورية الشاملة للصين، والسعي إلى اتخاذ إجراءات متضافرة، مثل إنشاء تفويض خاص للتحقيق في «الحملة الضاربة». إذا لم تقم الأمم المتحدة بإنشاء آلية للتحقيق في الانتهاكات في سنجان، على الحكومات المعنية أن تنشئ آلية خاصة بها لجمع الأدلة على الاعتقالات التعسفية وغيرها من الانتهاكات.

توصيات

إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية

إغلاق جميع معسكرات التثقيف السياسي في سنجان، وإطلاق سراح جميع المحتجزين فورا.

الوقف الفوري لـ «الحملة الضاربة ضد الإرهاب العنيف» في سنجان، بما في ذلك فرق «فانغويجو»، و«لنصبح عائلة» وغيرها من البرامج الإلزامية التي تهدف إلى فرض المراقبة والسيطرة على المسلمين التُرك.

احترام حقوق حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والدين والثقافة لضمان تمكين المسلمين التُرك من المشاركة في الأنشطة السلمية وإثارة المخاوف والانتقادات.

التحقيق بشكل محايد مع سكرتير الحزب تشن كوانغوو وغيره من كبار المسؤولين المتورطين في ممارسات مزعومة مرتبطة بالحملة الضاربة، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك على نحو ملائم.

استعراض جميع حالات المعتقلين أو المسجونين بتهم تتعلق بأمن الدولة أو الإرهاب أو التطرف وإسقاط جميع التهم الظالمة، والتماس إعادة المحاكمة العادلة في القضايا التي لم يتلق فيها المدانون محاكمات تفي بالمعايير الدولية للإجراءات القانونية.

تعليق جمع واستخدام البيانات البيومترية في سنجان إلى أن يتم إنشاء قانون وطني شامل يحمي خصوصية الأفراد ويحذف البيانات البيومترية والبيانات ذات الصلة التي تم جمعها مسبقا بموجب السياسات الحالية.

وقف جمع البيانات البيومترية واستخدامها ما لم ينص القانون على ذلك ويثبت أنه ضروري ويتناسب مع الأهداف الشرعية للحكومة.

وقف برنامج البيانات الضخمة، «منصة العمليات المشتركة المتكاملة».

إعادة جوازات السفر إلى سكان سنجان فورا ووقف سياسة مصادرة جوازات السفر.

التوقف عن الضغط على المسلمين الترك في الخارج للعودة، أو جمع المعلومات عنهم. التوقف عن الضغط على الحكومات

المضيفة لإعادة المواطنين الترك المسلمين في الخارج قسرا إلا بموجب طلب تسليم لأغراض إنفاذ القانون المشروع.
تقديم تعويضات فورية وكافية، منها الرعاية الطبية والنفسية، للمحتجزين بشكل تعسفي وضحايا المعاملة السيئة في إطار الحملة الضاربة.
إتاحة الوصول إلى سنجان بحسب طلب عدة آليات تابعة للأمم المتحدة.

إلى اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي الوطني

تعديل قانون مكافحة الإرهاب بشكل كبير لجعله متسقا مع القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان. إبطال التعريفات الفضفاضة أو الغامضة جدا للإرهاب والتطرف، بما فيها الأحكام التي تجرم الأعمال التي لا ترقى إلى التحريض المباشر على الإرهاب أو الجرائم المتطرفة العنيفة.
استعراض وتنقيح التشريعات ذات الصلة بجمع البيانات البيومترية لضمان امتثالها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان: يجب أن تكون هذه المعايير جزءا من إطار قانوني يضمن أن جمع هذه البيانات واستخدامها ونشرها والاحتفاظ بها للضرورة مقيّد بشكل مناسب مع عدم توفر تدابير أقل تطفلا، لضمان أن يكون الإجراء متناسبا مع غرض مشروع مثل السلامة العامة، ولا تضعف جوهر الحق في الخصوصية والحقوق الأخرى ذات الصلة.
لضمان تطبيق هذه المعايير، يجب أن يتضمن أي برنامج لجمع البيانات البيومترية تفويضا مستقلا أيضا للتحصيل والاستخدام، والإخطار العام، ووسائل رقابة مستقلة، بالإضافة إلى سبل للناس للطعن في الانتهاكات والحصول على الانتصاف.
على السلطات أيضا نشر معلومات حول جمع واستخدام تقنية التعرف باستخدام البيانات البيومترية، بما في ذلك الكشف عن قواعد البيانات التي تم إنشاؤها وعمليات البحث المحددة التي تجريها.

إلى المجلس الشعبي الإقليمي ذاتي الحكم للأويغور في سنجان

إلغاء «تدابير سنجان التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب وتعليماته».
إلغاء «شروط سنجان للشؤون الدينية» وجميع الأنظمة والقواعد والتوجيهات الأخرى التي تقيّد انخراط الناس في الممارسات والمعتقدات الدينية السلمية.

إلى حكومة كازاخستان

حثّ الحكومة الصينية على إنهاء حملتها المسيئة ضد المسلمين الترك، بمن فيهم إثنية الكازاخ، والإفراج عن جميع المعتقلين في معسكرات إعادة التأهيل السياسي في سنجان.
عدم إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى الصين قسرا. تعجيل عملية لجوء الكازاخ وطالبي اللجوء الآخرين من سنجان الذين لديهم خوف مبرر من التعرض للاضطهاد إذا ما عادوا إلى الصين.
الموافقة على منح الجنسية للكازاخ المنحدرين من الصين وفقا للبرنامج السريع للمواطنة التابع للحكومة.
تسريع إجراءات اللجوء للأطفال الكازاخي في كازاخستان المعرضين لخطر الاضطهاد في الصين لأن آباءهم أو أولياء أمورهم محتجزون في إطار الحملة الضاربة، والسماح لهم بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية وفقا لبرنامج الحكومة السريع. ضمان حصولهم على التعليم.

إلى حكومة تركيا

ضمان حماية الأويغور في تركيا من الإعادة القسرية إلى الصين، وأن أولئك الذين يعيشون على تصاريح الإقامة الإنسانية القصيرة الأجل في تركيا لديهم الحق مع الوقت في التقدم بطلب للحصول على إقامة طويلة الأجل على نفس الأساس.
السماح للأطفال الأويغور غير المصحوبين بالحصول على تصاريح إقامة إنسانية. ضمان حصولهم على التعليم.

إلى الحكومات المعنية

حثّ الحكومة الصينية، علنا وفي الاتصالات المغلقة، على أعلى المستويات لإنهاء الحملة الضاربة.
رفع المخاوف بشأن سنجان خلال الاستعراض الدوري الشامل للصين لعام ٢٠١٨ في مجلس حقوق الإنسان.
فرض عقوبات مستهدِفة، مثل قانون ماغنيتسكي الأمريكي الدولي وغيره من بر وتوكولات التأشيرات، ضد سكرتير الحزب تشن كوانغوو، وغيره من كبار المسؤولين المرتبطين بالانتهاكات في الحملة الضاربة.
فرض آليات مناسبة لمراقبة الصادرات لحرمان الصين من الوصول إلى التكنولوجيات المستخدمة في انتهاك الحقوق الأساسية.
عدم إعادة الأويغور أو الكازاخ أو المسلمين الترك الآخرين قسرا إلى الصين دون النظر بشكل فردي كامل وعادل لخطر تعرضهم للاضطهاد أو التعذيب أو سوء المعاملة في الصين.
التحقيق في ترهيب الحكومة الصينية للمجتمعات التركية المسلمة في الشتات واستخدام القوانين المحلية حسب الاقتضاء.
تعجيل طلبات اللجوء للمسلمين الترك المعرضين لخطر الإعادة قسرا إلى الصين.
الدعوة إلى إنشاء آلية خاصة من خلال الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات في سنجان. إلى أن يتحقق ذلك، على الدول أن تجمع بشكل مستقل معلومات عن الاعتقالات التعسفية

وغيرها من الانتهاكات في سنجان.

على الحكومات المعنية مراقبة التطورات المتغيرة لحقوق الإنسان في سنجان، بما فيها تصاعد قمع الحكومة للسكان المسلمين الترك، من أجل توفير استجابة دولية سريعة، بما فيها الإدانات العامة والعقوبات المستهدِفة.

إلى الشركات الصينية والدولية العاملة في سنجان

ضمان أن العمليات التجارية لا تدعم الحملة الضاربة، ولا سيما أنظمة المراقبة وجمع البيانات البيومترية التي يديرها مكتب الأمن العام في سنجان.

ضمان أن الترتيبات التجارية مع شرطة سنجان أو قوات الأمن الأخرى لا تساهم في الانتهاكات، والعمل الفوري على إنهاء هذه العلاقات.

إنشاء آليات فعالة للتظلم، بحيث يمكن للأفراد المتضررين من العمليات أو الاستثمارات التجارية أن يطلبوا الانتصاف.

اعتماد سياسات واضحة لدعم حقوق الإنسان ووضع إجراءات لضمان ألا تؤدي عملياتها إلى انتهاكات حقوقية أو تساهم فيها.

تحليل الأثر على حقوق الإنسان في الاستثمارات أو العمليات المقترحة، وتنفيذ استراتيجيات لتخفيف الآثار السلبية. يجب إجراء مثل هذه «التقييمات للأثر على حقوق الإنسان» بالتنسيق مع مجموعات المجتمع المدني.

[1] Adrian Zenz in "New Evidence for China's Political Re-Education Campaign in Xinjiang," China Brief, vol. 18, issue 10, May 15, 2018, https://jamestown.org/program/evidence-for-chinas-political-re-education-campaign-in-xinjiang/ and Chinese Human Rights Defenders and Equal Rights Initiative, "China: Massive Numbers of Uyghurs & Other Ethnic Minorities Forced into Re-education Programs," August 3, 2018, https://www.nchrd.org/2018/08/china-massive-numbers-of-uyghurs-other-ethnic-minorities-forced-into-re-education-programs

آسيا

الصين والتبت